مركز حمورابي

العلاقات العراقية التركية.. قراءة في التحديات والفرص

العلاقات العراقية التركية.. قراءة في التحديات والفرص

د. عبدالله ناهض عباس
وزارة الشباب والرياضة

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

12 حزيران **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مقدمة

حطت الرحال طائرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مطار بغداد الدولي في 22 نيسان 2024، بعد آخر زيارة له لبغداد وكانت في عام 2011 أي بعد مرور عقد ونيف من الزمن، أيام ما كان رئيسًا لوزراء تركيا، وأيام ما كان السيد نوري المالكي رئيسًا لمجلس الوزراء العراقي، وأيضًا كان العراق لتوه خارج من سلطة الاحتلال الأمريكي، إذ غادرت القوات الأمريكية المتواجدة في العراق وبشكل نهائي في عام 2011، بعد عقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين، التي تنظم شكل العلاقات بين الدولتين لمرحلة ما بعد الاحتلال.

سنوات طويلة مرت على الزيارة الأولى لأروغان، شهدت خلالها العلاقة بين البلدين العديد من الأحداث، وربما الخلافات بين الجانبين ذات الأبعاد الداخلية والخارجية، منها: الأزمة السورية التي حدثت في عام 2011، ووقوف العراق مع النظام السوري، بينما وقفت تركيا مع ما وصفت حينها بالثورة السورية ضد الرئيس السوري بشار الأسد، ومن ثم أزمة تنظيم داعش، التنظيم الذي احتل جزءًا من الأراضي العراقية منتصف العام 2014، وكانت الحكومة العراقية حينها تعتقد إن لتركيا يد في دعم هذا التنظيم، والتوغل العسكري التركي في الأراضي العراقي بحجة محاربة حزب العمال الكوردستاني، وملف المياه، والموقف من إيران وغيرها من الملفات، التي أسهمت بشكل كبير في أن تكون العلاقات العراقية التركية -إن لم تكن متأزمة على الدوام- فهي تشهد نوع من الفتور شبه الدائم، على الرغم -وكما يفترض- وجود مصالح عدة مشتركة بين الجانبين، إلا إن الخلاف بشأن الملفات ذات البعد الاستراتيجي والحيوي، جعل من هذه العلاقة تبدو بهذا الشكل، على الرغم من المحاولات العديدة التي تبذل في سبيل تذليل هذه العقبات، إلا إن الفشل مصير أغلبها.

فهل تصلح زيارة أردوغان لبغداد، التي شهدت توقيع عدد كبير من الاتفاقات والأطر المشتركة هذا الإنطباع؟ وهل النوايا وحدها كافية في عالم العلاقات بين الدول؟، وهل التفاهمات أو البروتوكولات وحدها تكفي؟، وهل جدية رئيس الوزراء العراقي الحالي السيد محمد شياع السوداني في توسيع آفاق العلاقات العراقية المتبادلة مع مختلف الدول ولا سيما المؤثرة في الوضع العراقي كافية؟، ما التحديات التي تواجهها هذه الزيارة، والفرص التي تحملها سواءٌ بالنسبة للعراق أو تركيا؟، ما الأبعاد الجيوسياسية لمشروع طريق التنمية؟، هذا وغيره سوف يتم بحثه ضمن هذه الورقة.

ملفات عالقة

هنالك عدد من الملفاتِ العالقة بين الجانبين العراقي والتركي، والتي تقف حائلًا أمام تقدم العلاقة بينهما، وقد يكون العراق الطرف المتأثر الأكبر بسبب هذه الملفات وتأثيرها الكبير، وتشمل: الملف الداخلي السياسي العراقي، وملف المياه، والملف الإيراني، وملف حزب العمال الكوردستاني، وعلى صعيد آخر هنالك الملف الاقتصادي، وملف مشروع طريق التنمية، هذه الملفات وغيرها سيتم التفصيل تباعًا في كل واحدة منها على حدة .

أولًا: الملف السياسي العراقي الداخلي

الثقة والإيمان بالحل والشراكة المتبادلة أهم الشروط لأية علاقة بين دولتين أو أكثر، عراقيًا، الزيارات الرسمية وما تتمخض عنه من إتفاقات وتفاهمات لا تكفي لوحدها؛ ولعل زيارة الرئيس أردوغان الأولى للعراق خير دليل على ذلك ، فلا زالت العلاقة بين الدولتين أشبه بالبطة العرجاء، هنالك طرف مستفيد بشكل كبير جدًا أي تركيا، وطرف متضرر بشكل أكبر وهو العراق، فلا يوجد هنالك تكافؤ لا في التبادل الاقتصادي، ولا يوجد حل مرضي للطرفين بشأن المياه، ولا الجانب الأمني، فتركيا متوغلة داخل الأراضي العراقية، ولديها موقف سلبي من المصالح العراقية، ولربما تنظر القيادة التركية للعراق بوصفه حديقة خلفية لإيران، بحكم تحكم الأطراف العراقية المتحالفة معها بالشأن العراقي، وهي صاحبة القرار المؤثر في المعادلة العراقية، ولعل هذا السبب هو ما يدفع تركيا، لتعتقد أن الحكومة العراقية وعلى الرغم من صدق نواياها؛ لا تقدر على الإيفاء بالتزاماتها، وحتى هي غير ملزمة بالتنازل للعراق عن بعض المكتسبات، ولا سيما تلك المتعلقة بملف المياه، والتغول داخل الأراضي العراقية، فضلًا عن الانقسامات الداخلية العراقية التي تلعب عليها تركيا، فهي حليفة للحزب الديموقراطي الكوردستاني الذي يتزعمه مسعود البرزاني، وأيضًا للأحزاب السياسية السنية، ولربما هي الراعي الرسمي للطبقة السياسية السنية، وما لقاء أردوغان بممثلي السنة من السياسيين الا دليل واضح على ذلك.

وأيضًا من المحددات الداخلية المهمة، الجماعات السياسية والعسكرية الشيعية التي لا تكن الود لتركيا، وفي الوقت ذاته حليفة لإيران، بالتالي ربما لن توافق على وجود علاقة وطيدة بين البلدين، ولا سيما إذا ما شعرت إن ذلك قد يؤثر على المصالح الإيرانية في العراق، فضلًا عن ذلك هنالك خلاف ايديولوجي وسياسي مع نهج أردوغان، نابع من توجهاته الإخوانية والاستراتيجية بالمنطقة وهي على تضاد مع المشروع الإيراني، وأيضًا الخلاف بشأن الملف السوري، ولا يفوتنا القول إن هنالك خيوط تنسيق بين بعض الفصائل العراقية المسلحة وبين حزب العمال الكوردستاني التركي ، الأمر الذي يفسر على إنه حالة من التضاد مع المصالح التركية في العراق، ولا سيما إنها تضع هذا الحزب في خانة الإرهاب.

ثانيًا: ملف المياه

يعاني العراق منذ سنوات من شحة كبيرة في المياه، وأضحى الجفاف والتصحر يزحف بشكل كبير نحو الأراضي الزراعية في العراق، مهدد الزراعة في البلد، وتأثيرها السلبي على الثروة الحيوانية (المواشي، الدواجن , السمك، الطيور المهاجرة،) إلخ، فضلًا عن التأثيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية، ولعل أوضح الارتدادات الناشئة عن ذلك: الهجرة نحو الأراضي والمحافظات التي تضم المياه، فالعراق يفقد سنويًا (100) ألف دونم زراعي بسبب شحة المياه، وبحسب وزارة الزراعة فإن البلاد فقدت نحو مليوني دونم من الغطاء النباتي خلال السنوات العشر المنصرمة، فضلًا عن تضرر نحو سبعة مليون عراقي؛ بسبب الجفاف والتصحر وقلة المياه والتغيرات المناخية المرتبطة بذلك([1]) ، هذا الموضوع أُشبع بحثًا ولست بوارد إجترار الأفكار ذاتها في هذه الورقة، إلا بالقدر الذي يخدم مسار التحليل وموضوع ملف المياه.

أغلبنا يعلم إن أغلب مصادر المياه العراقية تأتي من خارج الحدود عبر نهري دجلة والفرات، ومن دولتي تركيا وإيران، مع فارق إن نهر الفرات يمر بالأراضي السورية ثم يدخل الأراضي العراقية، أما دجلة فيدخل مباشرة من تركيا إلى العراق، إلا إن المنبع واحد لكلا النهرين أي تركيا، ومنذ القرن العشرين بدأت تركيا بسياسة إنشاء السدود على هذين النهرين ولعل أخطر سد هو اليسو(*)، طامحةً بذلك إلى إستخدام ورقة المياه للتفاوض مع الدول المتشاركة معها في هذا الجانب ولا يوجد غير سوريا والعراق، حتى إنها ابتدعت فكرة المياه مقابل النفط، أي إنها أخذت تعتقد إن المياه حق سيادي لا يختلف عن النفط، فكما أن للدول النفطية الحق في التصرف كاملًا في ثروتها النفطية، فإن من حق تركيا التصرف كاملًا في ثروتها المائية، إلا إنها فاتها إن آبار النفط لا تعبر الحدود، وإن وجدت آبار مشتركة بين دولتين سيكون هنالك اتفاقات مختلفة تتعلق بتوزيع النسب بينها، فمثلًا حقل غاز الشمال يقع في المياه الإقليمية المشتركة بين قطر وإيران، والجزء الغالب منه يقع في المياه الإقليمية القطرية، وبما إنه يقع بين دولتين يتم تقاسم موارده مع فارق إن الجزء الأكبر يقع في قطر، ولهذا لها الحصة الأكبر([2])، فالشاهد هنا لا يحق لتركيا الإدعاء أو المقارنة مع النفط، ما دامت الأنهار تعبر أكثر من دولة وليست أنهار داخلية بحتة، وهنا ستكون مؤثرة في مصير دول وشعوب عدة، بالتالي هي مجبرة على التفاوض مع العراق وفقًا لقاعدة تقاسم النفع والضرر، إلا إنها لا تضع ذلك في الحسبان، مستثمرةً الوضع السياسي الداخلي المضطرب للعراق،

فالمفاوض العراقي لا يفاوض من منطلق قوة بل من منطلق ضعف او الامر الواقع، و يعد هذا الملف إحدى الملفات المهمة الحاكمة للعلاقات بين البلدين والمؤثرة في مسيرتها، ولحد اللحظة لم يتم إيجاد حلول ناجحة تحمي العراق مائيًا وتضمن حصته المقررة، والسبب يقع بالدرجة الأولى على تركيا، التي ربما لا تضع أدنى أهمية للتأثير العراقي في المنطقة، ولهذا لا تأخذ الأمور على محمل الجد، على الرغم من إنها تحقق فائدة اقتصادية كبيرة من العراق.

ومع ذلك حملت زيارة الرئيس التركي لبغداد توقيع إتفاقًا إطاريًا للتعاون بشأن المياه، ويتضمن العمل على بناء مشاريع مشتركة تتعلق بتحسين إدارة المياه، وتنفيذ مشاريع تطويرية، وتبادل الخبرات في تحديث أنظمة الري، وتبادل الخبرات بهذا الشأن، ويستمر لمدة عشر سنوات منذ دخوله حيز التنفيذ([3]).

ومن المفترض أن يعكس هذا الاتفاق تغيرًا ملموسًا على أرض الواقع، مع إنتظار جدية صانع القرار التركي بتطبيق هذا الاتفاق، وقد يكون في الوقت ذاته مجرد حبر على ورق، ولا سيما إنه لا يعد اتفاقًا ملزمًا بحكم عدم عرضه على البرلمان في البلدين للتصويت عليه، ومن ثم إيداعه في الأمم المتحدة ليتخذ صفة الإلزام، بالتالي من الممكن لتركيا التنصل عن هذه الاتفاقات متى شاءت، وأيضًا هي تضع ورقة المياه لاستخدامها ضد العراق سياسيًا، بحكم أهميته الاستراتيجية لتركيا.

ثالثًا: الملف الإيراني

إذا ما كانت حكومة السيد السوداني لديها هذا الحس الهادف إلى حل المشكلات مع دول الجوار، ولا سيما مع دولة مهمة ومؤثرة في المنطقة والوضع العراقي مثل تركيا؛ فإنها قد تصدم بعقبات مهمة على صعيد القوى السياسية الشيعية المؤثرة فضلًا عن التأثير الإيراني، إذ ترى إيران في تركيا منافسًا إقليميًا كبيرًا في المنطقة وفي العراق، فكيف بها تسمح لأن تكون لها علاقات ودية مع العراق، في الوقت الذي ترى فيه إنه يقع ضمن مدار مجالها الحيوي –إذا صح الوصف- وهو بمنزلة الطريق البري الجيوبولتيكي الوحيد الذي يربطها بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، بالتالي يمثل لها هذا الأمر أهمية كبيرة، وتنظر بعين الشك والريبة، تجاه كل اتفاق بين العراق وبين الدول الإقليمية القوية وفي مقدمتها تركيا على أساس أنها دولة جارة للبلدين، ولها مشروعها الاستراتيجي المنافس للمشروع الاستراتي بالتالي فهي لن تتوانى عن عرقلة أي مسار قد يؤدي إلى تطوير العلاقات العراقية التركية، وقد تعمل عبر حلفائها في العراق على عرقلته، مما يؤدي إلى إفشال الجهود التي ترمي إليها حكومة السوداني، والتي قد تؤدي إلى تقوية النفوذ التركي في العراق، مما يهدد المصالح الإيرانية فيه.

جي الإيراني.

رابعًا: ملف حزب العمال الكوردستاني

يمثل هذا الملف أحد التحديات المهمة التي تعرقل مسيرة العلاقات بين تركيا والعراق، إذ يُعد حزب العمال أحد الأوراق الأمنية التي تؤرق تركيا وبشكل دائم، وتضعه في خانة المنظمات الإرهابية، والشعور بالتهديد هذا؛ يأتي من كون إن هذا الحزب يتبنى فكرة دولة كوردستان الكبرى، أي تلك التي تجمع الكورد المتواجدين في أربع دول وهي (تركيا، إيران، العراق، سوريا)، ويؤمن بالخيار المسلح لتحقيق هذا الهدف، الأمر الذي ترى فيه تركيا ليس تهديدًا أمنيًا فحسب بل تهديدًا لوحدتها وجغرافيتها، وهذا الحال تتفق بشأنه الدول التي تشاركها في هذا المصير (العراق، إيران، سوريا)، ويقلقها أي تعامل مع الحزب من قبل الدول الأخرى، أو عدم الاعتراف بكونه منظمة إرهابية، وإحدى الإشكاليات بينها وبين العراق، إن الأخير لا يرى فيه منظمة إرهابية، فضلًا عن ذلك فهو يتخذ من الأراضي العراقية الشمالية، ولا سيما الجبلية منها مركزًا ومنطلقًا لأعماله المسلحة، وتعتقد تركيا إن هذا الوجود فوق الأراضي العراقية المجاورة لها يشكل تهديدً أمنيًا لها، وبما إن بغداد لا تستطيع التعامل مع هذا التهديد الأمني لدولة مجاورة لها، فهي لن تنتظر منها التحرك أو إتخاذ موقف، إذ لجأت إلى التوغل داخل الأراضي العراقية، وهذا ليس وليد اليوم، بل منذ زمن حكم صدام حسين وتحديدًا في ثمانينيات القرن العشرين وتحديدًا عام (1984)، استثمرت تركيا في ذلك انشغال العراق في حربه مع إيران، وعلى الرغم من إن الإتفاق كانت مدته سنة واحدة غير قابلة للتمديد؛ إلا إن تركيا لم تلتزم بذلك، واستمرت بالتواجد منذ ذلك الزمن، ولا سيما عندما خرجت المنطقة الشمالية عن سيطرة النظام العراقي، عقب فرض الحصار الدولي على العراق بعد غزوه للكويت، وما تمخض عن ذلك من منع الطيران الحربي العراقي التحليق فوق الجزء الشمالي منه، بعد فرض منطقة حظر للطيران فوق الأراضي العراقية الشمالية، مما أتاح لعناصر حزب العمال القدرة على التمركز في تلك المناطق والتحرك بحرية، الأمر الذي أشعر تركيا بالتهديد، مما أدى إلى الإتفاق حينها مع العراق، على التوغل العسكري بنحو (5) كيلو متر داخل الأراضي العراقية، والأمر تطور بعد عام (2003) بشكل أكبر، على أساس إن العراق بعد الاحتلال الأمريكي فقد الكثير من أسسه الأمنية، وانهارت منظومة الدولة بشكل تام، واحتاج لسنوات بعد الاحتلال ليعيد ترميم منظومته الأمنية والعسكرية والقتالية، وعلى الرغم من ذلك فهو يحتاج الكثير، ولا يقدر لوحده ضمان الأمن التام في مختلف الأرضي العراقية ولا سيما الحدودية منها، ولهذا تنشأ بعض المناطق الأمنية الرخوة في أجزاء منه مثل المناطق الصحراوية أو الطرفية أو الجبلية.

إستثمرت تركيا هذا الوضع في ظل عجز بغداد عن التحرك، للتوغل بشكل أكبر ومضاعف داخل الأراضي العراقية، وقامت بإنشاء عشرات القواعد العسكرية التي تصل إلى نحو (40) قاعدة أو نقطة عسكرية وبعضها متحرك وليس ثابت، وأبعد نقطة وصلت إليها تركيا عن الحدود هي في منطقة ومقتربات جبل كاره الذي يبعد بنحو (35) عن الحدود العراقية التركية، ويعد هذا الجبل المعقل الرئيس لحزب العمال، وهذا التوغل متحرك وغير ثابت، والذي جاء بعد الاتفاقية التركية مع العراق إبان حكومة المالكي عام (2007)، إلا إن الجانب العراقي رفض دخولها حيز التنفيذ بعد رفض تركيا تطبيق البروتوكول الخاص بالمياه([4])، وعلى الرغم من الرفض والاحتجاج العراقي المتواصل، استمرت تركيا في التوغل والتواجد العسكري على الأراضي العراقية، مستثمرة بذلك ضعف العراق والانقسامات السياسية الداخلية التي يعاني منها.

وهذا كله يشكل إنتهاكًا للسيادة العراقية، وعندما تحتج بغداد على ذلك، يرد الأتراك عليها بالسؤال: هل لديك القدرة على إنهاء هذا التهديد؟، أكيد سيكون جوابها بالعجز عن ذلك في الوقت الحاضر، أو حتى ليس لديها الجدية للتعامل مع هذا التهديد البعيد عن مركز القرار، أو النظام السياسي الحاكم، والذي قد يكلفها الكثير ماديًا وبشريًا، وهذا العجز لا يعود إليها فحسب؛ بل إن الكورد يرفضون أي تواجد لقوات إتحادية في الإقليم أو على الحدود العراقية الشمالية، وخوفهم هذا يعود سببه إلى الصراع الذي كانوا يخوضونه مع الجيش العراقي في القرن العشرين، بالتالي يخشون من إستثمار بغداد لذلك؛ من أجل فرض سيطرتها الأمنية على الإقليم، بالتالي إن قيادة الإقليم تفضل الوجود العسكري التركي على العراقي

وتقوم تركيا بين الحين والآخر بعمليات عسكرية وجوية منذ تواجدها الأول في القرن الماضي ضد عناصر حزب العمال تحت ذريعة حماية أمنها القومي، ويتجاوز رقم الانتهاكات التركية للأراضي العراقية الآف المرات، إذ وبحسب وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، فإن عددها منذ العام (2018) بلغ اثنتان وعشرون الف وسبعمائة عملية، وإن العراق تقدم بمئتين وست وتسعون مذكرة إحتجاج على ذلك ([5])

.

وعلى الرغم من إن تركيا ترى في حزب العمال عنصر تهديد لأمنها، إلا إنها -وعلى ما أعتقد- لا تبتعد عن الاستثمار الجيوسياسي بهذه الورقة، فهي تتوغل في كل في العراق فضلًا عن سوريا بحجة مواجهة التهديد الأمني الكوردي، إلا إنها في حقيقة الأمر تؤسس لواقع جيوسياسي، وتثبيت للنفوذ في المناطق المجاورة لها، وتنظر بعين أخرى إلى إيران منافستها المباشرة في المنطقة، التي يمتد نفوذها في أربع دول عربية (العراق، سوريا، لبنان، اليمن).

من جهةٍ أخرى، ربما من مصلحةِ تركيا عدم غلق ملف حزب العمال الكوردستاني، فهو يشكل إحدى الأوراق السياسية الداخلية التي يلجأ إليها أردوغان لتوحيد الصف القومي، فقد يختلف الأتراك على كل شيء، إلا إنهم يتوحدون بمختلف مشاربهم تجاه كل ما يتعلق بالكورد وحزب العمال والتهديد الكوردي، إذ يحدث اصطفافًا قوميًا إزاء ذلك، بالتالي يستثمر أردوغان في هذه الورقة، ولا سيما عندما تضيق عليه الأمور داخليًا.

وعلى صعيد آخر، هو ورقة لابتزاز العراق سياسيًا، فضلًا عن استثمارها للبقاء العسكري فوق الأراضي العراقية، بحجة عدم قدرة العراق على إيقاف التهديد الأمني الذي تواجهه تركيا، وغير ذلك كله، فإن إيران أيضًا تستثمر في ورقة حزب العمال، لغرض الضغط على تركيا ومشاغلتها أمنيًا، وعدم السماح لها في التحرك بحرية أكبر في المنطقة، بالتالي هنالك تفاهمات ودعم لحزب العمال، بل وهنالك تحالفات مشتركة بين بعض الفصائل العسكرية العراقية وبين هذا الحزب ولا سيما في منطقة سنجار، بالتالي تعد المنطقة الشمالية العراقية ساخنة بالتنافس التركي الإيراني، الذي يوظف تارة العناصر الموالية في الداخل، و يتدخل بشكل مباشر تارة أخرى عبر القصف المباشر أو التوغلات العسكرية.

وسط ذلك كله، تقف بغداد حائرة في كيفية التعامل مع هذا الملف المعقد الذي ينتهك سيادتها، وبالوقت ذاته تتخذها الدول الأخرى ورقة للتوغل داخل الأراضي العراقية، والضغط عليها لتقديم التنازلات، أو السكوت عن بعض الملفات مثل ملف المياه، أو ربما حتى مجرد التفكير بتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة (لو حصل ذلك مستقبلًا)، سوف يتم استخدام هذه الورقة ضدها، بالمجمل تستثمر كل الأطراف في هذه الورقة لتحقيق مصالحها على حساب المصلحة العراقية.

من جانب آخر، فإن الحكومة العراقية تعهدت خلال زيارة الرئيس التركي الأخيرة، وعبر المؤتمر الصحفي المشترك بين رئيس مجلس الوزراء العراقي والرئيس التركي، بأن الجانبين إتفقا على أهمية التنسيق الأمني المشترك، وأكد السوداني إن العراق يعمل منطلقًا من الدستور، الذي يرفض أن تكون الأراضي العراقية منطلقًا للاعتداء على دول الجوار، مؤكدًا على التنسيق المتبادل لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة التي يشكلها وجود "عناصر مسلحة قد تتعاون مع الإرهاب وتخرق أمن البلدين"، والتأكيد على أهمية أمن تركيا بالنسبة للعراق' أي إن السوداني لم يسمِ الأشياء بمسمياتها كما تريد تركيا، أي وصف حزب العمال بشكل صريح بأنه منظمة إرهابية، وهذا ما تريده تركيا من العراق، ولعل رئيس مجلس الوزراء العراقي يضع في الحسبان، حجم التوازنات بين بعض الأطراف العراقية وهذا الحزب فضلًا عن إيران، وقد تكون بعض هذه الأطراف مساندة لحكومته، الأمر الذي يدفعه للحرج في وصف حزب العمال بالإرهابي، لذلك لجأ للعبارات غير المباشرة لوصف خطورة هذا الأمر بالنسبة لتركيا، في الوقت ذاته فإن أردوغان عبر عن امتنانه خلال المؤتمر الصحفي إعلان العراق حظر نشاط تنظيم البكه على ارضه ، وأشار إلى عبارة مهمة وهي: "فإن القضاء على وجوده فوق الأراضي العراقية أمرًا اعتقده اعتقادًا عميقًا وقد أكدت هذا لنظيري رئيس الوزراء العراقي"([6])، فالسؤال هنا: أين التناقض بالتصريح بين الرجلين؟، فالسوداني استخدم عبارات فيها شيء من المناورة، أما أردوغان، فقد أشار إلى غير ذلك وبشكل صريح، هل ذلك يعني إن الحكومة العراقية وبشكل غير معلن، إتفقت مع تركيا على وصف الحزب الإرهابي وحظره فوق الأراضي العراقية؟ بينما تعلن عن شيء آخر؟، قد يكون هذا السيناريو هو الأنسب على حد علمي.

ملفات مشتركة

تشهد العلاقة بين العراق وتركيا، وعلى الرغم من ثقل الملفات العالقة، التي تلقي بظلالها على طبيعة هذه العلاقة، فهنالك بعض الملفات المشتركة التي إن تم الاشتغال عليها، قد يؤدي ذلك إلى تحسين التبادل المشترك، وينعكس ذلك إيجابيًا على الملفات الشائكة، ومن أهم هذه الملفات: الملف الاقتصادي، وملف مشروع طريق التنمية.

أولًا: الملف الاقتصادي

ربما يعد هذا الملف أحد الملفات المهمة التي يعول عليها من أجل تحسين شروط العلاقات العراقية التركية، فالمنفعة المتبادلة في هذا الجانب، قد تنعكس بالإيجاب على الواقع السياسي والاستراتيجي بين البلدين، إذ أكد الرئيس التركي عبر المؤتمر الصحفي مع رئيس مجلس الوزراء محمد السوداني: إن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بلغ عشرون مليار دولارًا، ويسعى إلى زيادة حجمه في السنوات المقبلة([7]).

وقد آشارت هيئة الإحصاء التركية إلى إن العراق يعد رابع أكبر البلدان استيرادًا من تركيا، بعد كل من ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، بحسب بيانات شهر آذار لعام (2024)، بحجم وصل إلى عشرين مليار ومائة وتسعة وثمانين مليون دولارًا ([8]) ، هذا على الصعيد الاقتصادي، أما على صعيد السياحة والذي لا يبتعد عن الاقتصاد، على أساس إنها رافد مهم من روافد تعزيز اقتصاديات البلدان ومنها تركيا، التي تقع في مقدمة البلدان التي يقصدها السياح ومن مختلف الدول، ولعل السياح من العراق الذين يقصدونها يقعون بين دول الصدارة، فهو بالفعل يقع في المركز الثامن على صعيد قائمة أكثر البلدان التي تقصد تركيا للسياحة، إذ بلغ حجم السياح العراقيين الذين سافروا لتركيا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام (2023) أكثر من ستمائة ألف سائح([9])، وعلى صعيد متصل، ذكر وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين عبر المؤتمر الصحفي الذي جمعه بنظيره التركي هاكان فيدان العام الماضي في بغداد ، إن هنالك ثماني مئة وخمسون شركة تركية عاملة في العراق، وأغلبها تعمل في قطاعي الإنشاء والإعمار([10]).

وهنالك جانب واحد مرتبط بهذا الملف الذي شهد تراجعًا كبيرًا، وهو شراء العراقيين للعقارات في تركيا، إذ تراجع بنسبة كبيرة خلال العام الماضي وصلت لنحو (75%)([11])، على الرغم من إن العراقيين كانوا في الصدارة خلال الأعوام القليلة الماضية، فهم اشتروا خلال المدة (2018-2022)، نحو ستة وثلاثون ألف وثلاثمائة وواحد وتسعون عقار جعلهم في صدارة الدول العربية([12])،

ولعل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي تشهدها تركيا أثر في هذا الأمر، ولا يفوتنا ذكر إرتفاع نبرة العنصرية التركية تجاه العرب، مما قد جعلها وجهة غير محبذة لشراء العقار للكثير من العرب وفي مقدمتهم العراقيين.

وعلى الرغم من كل هذه المكاسب الاقتصادية التي تحققها تركيا بسبب العراق؛ إلا إننا نجدها علاقات اقتصادية غير متكافئة، فالعراق لم يستفد منها على صعيد التوازن في التبادل الاقتصادي، إذ يوجد عجز كبير في الميزان التجاري الذي يميل لصالح تركيا ولا توجد أية مقارنة، ولا على صعيد الاستثمار في الملفات السياسية والأمنية والاستراتيجية، فهي علاقة أشبه بـ "البطة العرجاء"، وبكل الأحوال بغداد هي الخاسرة بسببها، فلا يوجد أي تكافؤ ولا استثمار سياسي لذلك، بل إن تركيا هي من تفرض شروطها، فقواتها موجودة فوق الأراضي العراقية، وبضائعها وصنائعها ومنتوجاتها الزراعية والحيوانية تملأ الأسواق العراقية، فضلًا عن ذلك نجدها تقلل من حصة العراق المائية، الأمر الذي أثر بشكل كبير على صعد مختلفة، بيئية، وزراعية، وصحية، واجتماعية، وحتى أمنية.

فهل تستطيع حكومة السوداني التي لم يتبق لولايتها سوى سنة أو أكثر بقليل معالجة هذا الخلل؟، على ما أعتقد يصعب ذلك فالفوارق كبيرة جدًا، ولربما إذا ما تحقق تقدم على صعيد ملف المياه -وأشك في ذلك- سيكون إنجازًا مهمًا؛ لما له من تأثيرات إيجابية على قطاعات مختلفة في العراق.

ثانيًا: ملف مشروع طريق التنمية

منذ أن أُسست الدولة العراقية الحديثة وكان ذلك في عام (1921)، والعراق يبحث عن طرق ومشاريع استراتيجية، تقلل من الحتمية الجغرافية التي يعيش في ظلها، فهو جيوبولتيكيًا دولة شبه حبيسة، ولا تمتلك سوى إطلالة ضئيلة لا تتجاوز الـ (60) كيلو متر على الخليج العربي، والتي لا تتناسب مع حجم وإمكانيات البلاد، الأمر الذي جعلها عرضة للعديد من المخاطر الإقليمية والدولية، ففي العهد الملكي طرح العراق مشاريع الهلال الخصيب، والاتحاد الهاشمي، وارتبط بحلف بغداد، وإذا ما عدنا قليلًا إلى الوراء سنجد إن الدولة العثمانية ربطت ولاية بغداد بمشروع سكة حديد (برلين – بغداد)، والذي انتهى مع خسارة العثمانيين الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا القيصيرية، وهنالك في العهد الجمهوري من تطرف إلى حد الدعوة لضم الكويت إلى العراق بالقوة، وغيرها من الإجراءات التي حاول انتهاجها صانع القرار العراقي، وعبر مختلف العقود وباختلاف الأنظمة السياسية، كل ذلك من أجل معالجة هذا الصدع الجيوبولتيكي المزمن الذي تعاني منه الدولة العراقية.

وجميع هذه المشاريع قد باءت بالفشل، وسبب الفشل لا يقتصر على العراق فحسب، بل البيئة الإقليمية في أغلب الأحيان غير ملائمة أو القوى الإقليمية لا تسمح بذلك، مثلما وقف الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر ضد مشروع حلف بغداد، وتمت شيطنته بشكل كبير بسبب الدعاية التي إشتغل عليها النظام المصري حينها؛ لكونه منافسًا لمشروع الوحدة العربية الذي كان يتبناه عبد الناصر، فهل يكون مشروع طريق التنمية الذي تتبناه وتعمل عليه حكومة السوداني إستثناء من ذلك ويحقق النجاح المأمول منه؟.

هذا الطريق الذي تم البدء بالعمل عليه من عام (2010)، إلا إن الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق حالت دون إتمامه، وعاد بقوة إلى الواجهة منذ حكومة الكاظمي السابقة، ويتضمن هذا المشروع بحسب الحكومة العراقية، إضافةً لميناء الفاو الكبير، طرق سريعة، وسكك حديد، وخطوط لنقل الطاقة من أقصى الجنوب العراقي وصولًا إلى الحدود العراقية التركية، ومن ثم الوصول نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، ومشاريع تنموية تُقام على جوانب الطريق، بتكلفة تصل إلى سبعة عشر مليار دولارًا، ويتم تنفيذه على ثلاثة مراحل، الأولى من المفترض يتم الانتهاء منها عام (2028)، والثانية في عام (2033)، والأخيرة في عام (2050)، وبعوائد سنوية للعراق تقدر بـ أربعة مليار دولار([13]).

وكان ضمن الملفات المهمة التي حملتها زيارة أردوغان لبغداد، فتركيا متحمسة بشكل كبير لمشروع، إذ تم الإعلان عن توقيع على مذكرة تفاهم رباعية بين وزراء نقل أربع دول وهي: (العراق، تركيا، قطر، الإمارات)، والتي تتضمن بحسب كلام السوداني المبادئ الخاصة بطريق التنمية، واصفًا إياه بالنهر الاقتصادي الذي يربط الشرق بالغرب، وإنه سوف يسهم في تعزيز التكامل بين دول المنطقة، ويدعم الأمن والاستقرار والتطور فيها، كلام يحمل الكثير من التفاؤل، وفي عالم العلاقات الدولية كثيرًا من المشاريع الاستراتيجية تبدأ بالنبرة ذاتها، إلا إن نهايتها غير ذلك تمامًا، فكما قيل: حسابات الحقل غير حسابات البيدر.

هذا المشروع لا يبتعد عن هدف العراق الدائم، الرامي إلى البحث عن طرق تخرجه من سجنه الجيوبولتيكي، فضلًا عن ذلك، فهو لم يتم شموله لا بالمشروع الصيني (مبادرة الحزام والطريق)، ولا المشروع الهندي، فهو إذًا يبحث عن مشروع يبقيه على قيد الحياة، ولا يتم تهميشه، ولكل مشروع استراتيجي عقباته الداخلية والخارجية، ولعل طريق التنمية يحمل الكثير منها ولا سيما داخليًا، وسيتم التطرق لكل من التحديات الداخلية والخارجية فضلًا عن الأبعاد الجيوسياسية للمشروع، بمزيد من التفصيل وكما الآتي:

- ·التحديات الداخلية

يواجه مشروع طريق التنمية تحديات داخلية عدة على الصعيد العراقي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

1-تحدي الفساد السياسي والمالي والإداري.

2-التنافس السياسي بين الأطياف والأحزاب العراقية المختلفة التي قد تمارس دور العرقلة للمشروع، إذا ما شعرت إنه يهدد مصالحها، ولا سيما تلك المرتبطة بمشاريع خارجية مضادة.

3-ضعف قدرة الدولة على فرض الأمن الشامل وفي جميع المناطق، إذ توجد بعض المناطق الرخوة أمنيًا، والسلاح خارج إطارها منتشر، وهنالك مجاميع مسلحة لا تمتثل لها، وهي أسباب مؤثرة بشكل كبير على المشروع.

4-ضعف مستوى البنى التحتية والتطور على مستوى الطرق المتقدمة وسكك الحديد المتطورة.

5-الصراعات والنزاعات العشائرية التي قد تؤثر أمنيًا على مسارات طريق التنمية، وهنالك بعض العشائر قد تمارس الابتزاز إذا ما مر الطريق بالأماكن التي تقطنها.
6-التهديد الذي يمثله حزب العمال الكوردستاني، إذ إن طريق التنمية يمر بالمناطق الشمالية التي قد تكون تحت سيطرته أو تهديده، فكيف سيتم التعامل معه؟.
7-من العقبات الأخرى هي تمويل المشروع، فهل يملك العراق القدرة المالية الكافية التي تؤدي إلى إتمام المشروع دون عرقلة أو توقف؟.
8-هل المشروع مجدي اقتصاديًا للعراق؟، وهل فعلًا سيحمل النتائج الكبيرة التي تقولها الحكومة؟.
9-إعتماد تمويل المشروع على الحكومة العراقية فحسب، دون بقية الحكومات المشاركة، هل يعني عدم ثقة هذه الحكومات بنجاحه فلا تريد التورط بشكل أكبر؟ أم إن أدورها ذات أبعاد أخرى غير المالية؟، مثل الدعم السياسي والتقني والدولي؟، بحكم إن كل من تركيا وقطر والإمارات تمتلك خبرات كبيرة في مجال النقل.

التحديات الخارجية

تشكل التحديات الخارجية لطريق التنمية، إحدى العقبات التي قد تؤثر فيه بشكل سلبي، وقد تؤدي إلى عرقلته، أو إنها تسهم في التقليل من فرص نجاحه، ويمكن تلخيصها بالآتي؟

1-التحدي الإيراني الذي قد يمثل أحد أهم وأخطر التحديات الخارجية، فإيران كما أشرت سابقًا، دولة لها طموحاتها الإقليمية، وعندما ترى نفسها مبعدة عن مشروع وليد، لربما يؤدي بها إلى الوقوف ضده، ولا سيما أنها ترى العراق الدولة المحورية بالنسبة لها، قد تعاون مع تركيا الدولة المنافسة لها في الشرق الأوسط، بالتالي بالتأكيد لن يمر هذا المشروع بالنسبة لها مرور الكرام، وقد تقوم بتحريك الأوراق الضاغطة ضد العراق، عبر استثمار علاقاتها الاستراتيجية مع بعض القوى السياسية العراقية ، أو الضغط بملف الغاز الإيراني الذي يغذي المحطات الكهربائية العراقية، أو تقف ضد الطموح السياسي لرئيس الوزراء محمد السوداني، ولا سيما إذا ما شعرت إن الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف هذا المشروع، لأجل إخراج العراق من المحور الإيراني، وإنهاء نفوذها فيه.

2-التحدي الكويتي، فالكويت لديها تحسس كبير من كل خطوة قد يقدم عليها العراق، فلا يزال الاحتلال العراقي لها ماثلًا أمامها، وتعتقد إن أي عودة للعراق هو تهديد لأمنها من جديد، من غير إن مشروع طريق التنمية بما يضمه من بناء لميناء الفاو الكبير، يلغي أهمية ميناء مبارك الكبير الذي تأمل الكويت إتمامه، وهو لا يبتعد عن ميناء الفاو كثيرا، وقد عبر مجموعة من المسؤولين الكويتيين عن إستيائهم من حكومتهم لتأخرها عن مثل هكذا مشاريع مهمة، بسبب الصراعات والأزمات السياسية التي تعيشها البلاد([14]).

3-يعد التحدي السعودي أحد التحديات الخارجية المؤثرة، ولا سيما إن المملكة السعودية لها تأثيرها الكبير في المنطقة أو حتى على الصعيد الدولي، بحكم إنها دولة غنية بالنفط، وهي تقع من ضمن مجموعة العشرين، وتضم أهم المناطق المقدسة للمسلمين، وحليفة للولايات المتحدة الأمريكية،

فضلًا عن ذلك فهي دولة جارة للعراق، بالتالي قد ترى في طريق التنمية تهديدًا لمصالحها، ولا سيما إنها ليست على تواد تام مع تركيا، وأيضًا هنالك تنافس إقليمي بين الدولتين.

4-من التحديات الأخرى الخارجية المهمة، مبادرة الحزام والطريق التي تتبناها الصين، والممر الاقتصادي الذي يربط الهند بالخليج ومن ثم أوروبا، والشرق الأوسط يعد من أهم المناطق التي تستهدفها هذه المشاريع، والتي قد تحد من جدوى وأهمية مشروع طريق التنمية الذي يتبناه العراق، ولا سيما إن الصين والهند تمتلك من الإمكانيات والاستقرار بما لا يمكن المقارنة به مع العراق.

5-أيضًا قد تشعر مصر بالتهديد، بحكم إن قناة السويس تعد إحدى الممرات العالمية المهمة، وأي مشروع أو ممر آخر، قد يشكل بديلًا عنها أو على الأقل يقلل من أهميتها، الأمر الذي قد يعمل على تعكير العلاقات بينها وبين العراق.

6-عامل آخر مهم وهو العامل الروسي، فروسيا إذا ما شعرت إن قطر تستخدم هذا الطريق لإيصال الغاز نحو أوروبا قد تعمل على إفشاله، بالاتفاق مع إيران التي أيضًا لها مصلحة مشتركة في ذلك، بحكم إن هذه الدول الثلاث غنية بالغاز، وهي تقع في المراكز الثلاث الأولى باحتياطيات الغاز على صعيد العالم، وهنالك تنافس على الوصول للأسواق الاستهلاكية، والسوق الأوروبية أهم سوق استهلاكية للغاز الروسي وللغاز بشكل عام، ولا تريد روسيا خسارة هذه السوق، وهذا ما تدفع باتجاهه الولايات المتحدة الأمريكية، أي إيجاد بدائل أخرى لأوروبا والغاز القطري يعد من البدائل المهمة.

هذه تقريبًا أهم التحديات التي تواجه طريق التنمية. أما على صعيد الأبعاد الجيوسياسية للدولالمشاركة فيه فتتمثل بالآتي:

·الأهداف الجيوسياسية للمشروع

يضم المشروع أهدافًا جيوسياسية للدول التي شاركت فيه، أشرت إلى بعضها بين السطور السابقة، وأيضًا على ما أظن إن تركيا وبعد تعرقل مشروع العثمانية الجديدة، وتراجع دور الإخوان المسلمين في المنطقة العربية، ورفض الدول العربية للمشروع التركي السابق، ووقوعها في عدد من المشكلات مع دول المنطقة، فضلًا عن التحديات الداخلية التي يواجهها أردوغان، ولا سيما بعد الخسارة الكبيرة التي مني بها حزبه في الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرًا، وهي قد تؤشر إلى أفول نجم حزب العدالة والتنمية، وأيضًا فإن أردوغان أصبح متقدمًا بالسن، بعد كل ذلك، عاد الرئيس التركي على ما يبدو إلى تبني استراتيجية تصفير المشكلات، التي دعا إليها في السابق رئيس الوزراء التركي الأسبق ووزير الخارجية الأسبق داود أوغلو، وأيضًا الاعتماد على استراتيجية التكامل الإقليمي، بدلًا عن سياسات الصراع والمحاور، فضلًا عن ذلك فالعراق هو ممرها البري نحو الخليج العربي ودول مجلس التعاون العربي، والأسواق الخليجية مهمة لها، ولعل طريق التنمية إذا ما كتب له النجاح سوف يسهم في تشبيك العلاقات الاقتصادية الخليجية التركية وتعزيزها بشكل أكبر.

أما على الصعيد القطري، لا يخفى على الكثير من الباحثين والمهتمين، إن العلاقات التركية القطرية مهمة وقوية، ولعل توقيع قطر على بروتوكول طريق التنمية هو بتشجيع من تركيا، فضلًا عن كونها تبحث عن مسارات وأسواق جديدة لغازها، فهو يربطها بتركيا عن طريق البر العراقي، ومن ثم تصل أوروبا عن طريق تركيا، وهي تهدف بذلك إلى إيجاد بدائل أخرى، في حال إذا ما تعرضت لحصار آخر،

كذلك الحصار البري والبحري والجوي الذي فرضته ضدها السعودية والإمارات والبحرين ومعهم مصر قبل سنوات.

إماراتيًا، لربما إن إنضمام الإمارات للمشروع، يعود لما تتمتع به من أهمية على صعيد إدارة الموانئ، فتعد الموانئ الإماراتية من أهم الموانئ في المنطقة، وهي تهدف إلى التشبيك مع الدول الأخرى في المنطقة، ولا تريد أن يكون هنالك مشروع آخر قد يؤثر على أهمية من هذه الناحية، فاختارت الانضمام لطريق التنمية، وقد يكون هنالك هدف آخر وهو إنها تريد الابتعاد قليلًا عن السعودية، ولا سيما إن هنالك خلافات بين الدولتين بشأن اليمن، والسودان، والبحر الأحمر، وعندما زار الرئيس الصيني شي جي بينغ السعودية عام (2022)، لم تشارك الإمارات في القمة الخليجية الصينية، والعربية الصينية، التي إحتضنتها السعودية، وهذا مؤشر واضح لحجم الخلاف بين البلدين.

أما عراقيًا، فقد أشرت فيما سبق إن العراق بحاجة إلى المشاريع التي تخفف من حدة وضعه الجيوبولتيكي المعقد، وبما إن الحروب خيار مميت، فإن لا خيار أمامه سوى التعاون مع دول الجوار المباشر أو القريب، لأجل فتح المسارات أمامه، والتي تؤدي إلى ضمان أمنه، وتطوير اقتصاده، وتشبيك علاقاته مع دول المنطقة، بمعنى آخر اتباع استراتيجية توازن المصالح لا توازن القوى، الأولى تعتمد على السياسة والاقتصاد والعلاقات التعاونية الودية مثلما هو الحال عند الاتحاد الأوروبي، فيما تقوم الثانية على سباق التسلح، وعدم وضوح النوايا، والصراع المتبادل، ما يؤدي إلى نشوء المعضلة الأمنية، وكما هو حال الصراع الإيراني الإسرائيلي بالمنطقة، والعراق بتصوري لا يقدر على تبني هذه الاستراتيجية؛ فلا وضعه السياسي ولا الجيوبولتيكي يسمح له بالسير عليها.

أمريكيًا، وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك في هذا الطريق، إلا إنها قد تكون الداعم غير المباشر له، بهدف إبعاد العراق عن المحور الإيراني وربطه مع الدول القريبة منها، فدعمته للربط الكهربائي مع الأردن ومصر والسعودية، من أجل إبعاده كما قلت بشكل أكبر عن إيران، وربطه بالمشاريع والدول القريبة منها. ولا يتبعد طريق التنمية على ما أعتقد عن هذه الاستراتيجية.

خاتمة :

وجود هذا الكم من المشاريع المنافسة بالمنطقة، والتي تتفوق من جميع النواحي على مشروع طريق التنمية، لربما يؤدي إلى إضعاف فرصه بالنجاح، أو قد يحد من الموارد المتوقع أن يدرها في المستقبل، فضلاً عن ذلك، إن حجم التحديات الداخلية والخارجية قد تلقي بظلالها عليه بالسلب، وقد تعمل على إفشاله قبل أن يتم حتى. وعليه، فإن المشروع قد يكون بحاجة إلى دراسة جدوى أخرى معمقة، تقف على حجم العوائد المتوقعة والتحديات التي أمامه، بالنظر إلى حجم الكلف التي سوف يدفعها العراق من أجل إتمامه.

ومن جانب آخر، إن تجاهل قوى إقليمية مؤثرة في المنطقة، وكما أشرت في الورقة، أمر له مخاطره، ولا سيما إن دولتين مثل إيران والسعودية مجاورتان للعراق، فربما كان من الضروري ربطهما بالطريق بطريقة أو بأخرى، كأن يتم إنشاء طريق بري توازيه سكك حديد مع السعودية، على أن يتم ربطه بطريق التنمية، وهذا قد يؤدي مستقبلًا إلى أن يكون المشروع عاملًا من عوامل نقل الحجيج برًا، عن طريق تركيا مرورًا بالعراق وصولًا للسعودية والعكس صحيح، وأيضًا ربط المشروع السككي الذي تم إطلاقه مع إيران ضمن المشروع، الأمر الذي يضمن نسبة عالية لنجاح الطريق، وبالوقت نفسه يضمن العراق تشبيكًا كبيرًا للمصالح بين دول المنطقة، يكون هو بؤرتها أو عقدتها، وفي حال ضمان هذا الأمر يؤدي بالضرورة إلى تحسين شروط الأمن العراقي.

إلا إن لهذا الأمر مخاطره؛ على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية لن ترضى على عملية ربط إيران بالمشروع، ولا سيما أنني قد ذكرت سابقًا أنها ربما تقف خلفه، بالنظر إلى طبيعة الدول التي شاركت فيه، والأهداف التي يسعى إليها الطريق.

وأيضًا على ما أظن من الصعب تجاوز الكويت، فهي دولة مجاورة للعراق من جهته الجنوبية، والتي تكاد تكون مثل عنق الزجاجة بالنسبة له، كونها تقع بشكل مباشر أمام إطلالته البحرية الضيقة، بينما هي على صغر مساحتها بوصفها دولة صغرى، لديها إطلالة متميزة تفوق الإطلالة العراقية على كل الصعد، ما يدفعها لأن تضع العراقيل أمام طريق التنمية، ولعل من أهم العقبات مشروع ميناء مبارك الكبير، الذي إذا ما أكملته، قد يؤثر على ميناء الفاو العراقي، والذي يعد من أهم أسس طريق التنمية.

قائمة المصادر :

[1]- نقلًا عن: الحار الحباشنة، التغير المناخي: جفاف نهري دجلة والفرات يهدد استقرار وأمن العراق البيئي والمائي والغذائي، موقع BBC NEWS عربية، نشر في حزيران 2023، استخرج في نيسان 2024، على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/in-depth-65807266
*- سد أليسو: بدأت تركيا بأعمال إنشاء هذا السد على نهر دجلة عام 1997، ويعد من أكبر السدود المقامة على نهر دجلة، بطول 1820 مترًا وارتفاع 135 مترًا وعرض كيلو مترين، وتقدر مساحة حوضه بـ 300 كيلومتر مربع. نقلًا عن: "سد إليسو".. مشروع يشرّد آلاف الأتراك ويهدد العراق بالعطش، سكاي نيوز عربية، نشر آيار 2020، استخرج في نيسان 2024، على المعقع الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1345520

[2]- قطر وايران تتقاسمان أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، موقع رويترز، نشر في تموز 2010، استخرج في نيسان 2024، على الموقع الالكتروني: https://www.reuters.com/article/idUSCAE66P0H9/

[3]- مؤتمر صحفي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، منصة قناة TRTعربي على اليوتيوب، تاريخ النشر 22 نيسان 2024، استخرج في 30 نيسان 2024، على الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=qVqRcSdg0uo&t=118s

[4]- فراس إلياس، "هجوم دهوك" ومآلات الوجود العسكري التركي في شمال العراق، مركز الإمارات للسياسات، 11 آب 2022، استخرج في 30 نيسان 2024، على الموقع الالكتروني: https://epc.ae/ar/details/featured/-hjom-dhok-wmalat-alwjod-alaskari-altrki-fi-shmal-alaraq

[5]- نقلًا عن: فراس إلياس، مصدر سبق ذكره.

[6]- مؤتمر صحفي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مصدر سبق ذكره.

[7]- مؤتمر صحفي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مصدر سبق ذكره.

[8]- نقلًا عن: بمليار دولار.. حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا في شهرين، وكالة موازين نيوز، نشر في 30 نيسان 2024، الساعة 11:30 ص، استخرج في 30 نيسان 2024، الساعة 5:33 م، على الموقع الالكتروني: https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=247015

[9]- نقلًا عن: أكثر من 600 ألف زائر.. العراق في مقدمة الدول العربية بعدد السياح إلى تركيا، موقع قناة NRT، نشر في 2023-8-29، استخرج في 2024-4-30، على الموقع الالكتروني: https://www.nrttv.com/ar/detail3/14201

[10]- المؤتمر المشترك لوزير الخارجية العراقي ونظيره التركي، منصة قناة الرشيد الفضائية على اليوتيوب، نشر في 2023-8-22، استخرج في 2024-4-30، على الموقع الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=Y8PDBBYTjPk&t=409s

[11]- نقلًا عن: تراجع كبير بنسبة إقبال العراقيين على شراء العقارات في تركيا، وكالة شفق نيوز، نشر في 2023-7-19، استخرج في 2024-4-30، على الموقع الالكتروني: https://shafaq.com/ar/
[12]- نقلًا عن: روسيا تتصدر أكثر الجنسيات شراء للعقار في تركيا.. ما ترتيب العرب؟، صحيفة عربي 21 الالكترونية، نشر في 2023-8-15، استخرج في 2024-4-30، على الموقع الالكتروني: https://arabi21.com/story/1531337/

[13]- سارة فياض، هل ينجح العراق في إنجاز طريق التنمية بعد سنوات من التعثر؟، موقع بي بي سي عربية، نشر في 2024-4-30، استخرج في 2024-5-1، على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/articles/cyx6gkn0v92o

[14]- نسرين حاطوم، نواب كويتيون يعربون عن استيائهم من تأخر بلادهم عن فرص تنموية يتيحها مشروع "طريق التنمية"، موقع بي بي سي عربية، نشر في 2024-4-24، استخرج في 2024-5-1، على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/articles/cp9g0zgzylko

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية